

Distr.: General
28 April 2017
Arabic
Original: English



الدورة الحادية والسبعون
البند ١٥٨ من جدول الأعمال
تمويل بعثة الأمم المتحدة في ليبيا

أداء ميزانية بعثة الأمم المتحدة في ليبيا في الفترة من ١ تموز/
يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ والميزانية المقترحة للبعثة
للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

اعتمادات الفترة ٢٠١٦/٢٠١٥	٣٤٤ ٦٥٩ ٤٠٠ دولار
نفقات الفترة ٢٠١٦/٢٠١٥	٣١٣ ٢٥٢ ١٠٠ دولار
الرصيد الحرّ للفترة ٢٠١٦/٢٠١٥	٣١ ٤٠٧ ٣٠٠ دولار
اعتمادات الفترة ٢٠١٧/٢٠١٦	١٨٧ ١٣٩ ٦٠٠ دولار
النفقات المتوقعة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٦ ^(١)	١٧٩ ٠٣٠ ٠٠٠ دولار
النقص المتوقع في الإنفاق للفترة ٢٠١٧/٢٠١٦ ^(١)	٨ ١٠٩ ٦٠٠ دولار
المقترح المقدم من الأمين العام للفترة ٢٠١٨/٢٠١٧	١٢٢ ١١١ ٢٠٠ دولار
توصية اللجنة الاستشارية للفترة ٢٠١٨/٢٠١٧	١١٤ ٣٤٧ ٩٠٠ دولار
(أ) التقديرات في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٧.	

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ٢٦ أيار/مايو ٢٠١٧.



الرجاء إعادة استعمال الورق

260517 260517 17-04074 (A)



أولا - مقدمة

١ - سيطرت على توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية الواردة في الفقرات ٢٥ و ٣١ و ٣٢ و ٣٣ و ٣٧ و ٤١ و ٤٣ و ٤٦ و ٤٩ أدناه تخفيض قدره ٧ ٧٦٣ ٣٠٠ دولار في الميزانية المقترحة لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ (A/71/847). وقد قدّمت اللجنة الاستشارية توصيات وملاحظات بشأن مسائل معيّنة، حسب الاقتضاء، في الفقرات الواردة أدناه.

٢ - واجتمعت اللجنة الاستشارية، أثناء نظرها في التقرير، بممثلين عن الأمين العام قدّموا إليها معلومات وإيضاحات إضافية اختتمت برودود خطية وردت في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٧. وترد في نهاية هذا التقرير قائمة الوثائق التي استعرضتها اللجنة وتلك التي استخلصت منها المعلومات الأساسية أثناء نظرها في تمويل البعثة. ويمكن الاطلاع على تعليقات اللجنة وتوصياتها المتعلقة بالنتائج التي خلص إليها مجلس مراجعي الحسابات بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبشأن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام في تقرير اللجنة ذوي الصلة بالموضوع (انظر: A/71/845 و A/71/836، على التوالي). وترد في الفقرات من ٨ إلى ١٠ أدناه مناقشة للملاحظات التي أبدتها مجلس مراجعي الحسابات والتوصيات التي أصدرها بخصوص البعثة على وجه التحديد.

ثانيا - أداء الميزانية في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦

٣ - اعتمدت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٥٩/٦٩ بء، مبلغاً إجماليه ٤٠٠ ٦٥٩ ٣٤٤ دولار (صافيه ٧٠٠ ٩٧٠ ٣٣٥ دولار) للإنفاق على البعثة في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦. وقُسّم المبلغ الكلي كأَنْصِبَة مقررّة على الدول الأعضاء. ووصل مجموع النفقات للفترة المذكورة إلى مبلغ إجماليه ١٠٠ ٢٥٢ ٣١٣ دولار، ويمثل ذلك معدل تنفيذ قدره ٩٠,٩ في المائة، ويؤدي إلى رصيد حرّ إجماليه ٣٠٠ ٤٠٧ ٣١ دولار (صافيه ٣٠٠ ٧١٥ ٣١ دولار).

٤ - ويشير الأمين العام إلى أن البعثة قد استأنفت تنفيذ المرحلة الثالثة من انسحاب أفرادها العسكريين وأفراد الشرطة التابعين لها من أجل خفض عددهم إلى حد أقصى جديد قدره ٣ ٥٩٠ فرداً و ١ ٥١٥ فرداً، على التوالي، بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، عملاً بطلب مجلس الأمن في قراره ٢٢١٥ (٢٠١٥). وبموجب القرار ٢٢٣٩ (٢٠١٥)، مدد المجلس ولاية البعثة حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ وقرر مواصلة تخفيض القوام المأذون به للبعثة إلى ١ ٢٤٠ فرداً من الأفراد العسكريين و ٦٠٦ من أفراد الشرطة بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦.

يؤنيه ٢٠١٦. وفضلا عن ذلك، يشير الأمين العام إلى أن تمشيا مع توقعات مجلس الأمن بأن تتولى حكومة ليبريا بشكل تام مسؤولياتها الأمنية الكاملة من البعثة، استلمت الحكومة تدريجيا المهام الأمنية المتبقية من البعثة وتولت المسؤولية الأمنية بشكل كامل في جميع أنحاء البلد بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦. كما يلاحظ الأمين العام أن أربع سنوات متتالية من التقليل نتيجة لإلغاء وظائف الأفراد المدنيين قد أثرت على قدرة البعثة على اجتذاب الموظفين واستبقائهم، وأن معدلات الشغور الفعلي للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة كانت أعلى بشكل إجمالي مقارنة بالفترة السابقة بسبب الإسراع في خفض التدريب لقوام البعثة (A/71/645، الفقرات ٩ و ١٠ و ١٤ و ١٥ والفقرة ٣٣ أدناه).

٥ - ويبين الجدول الوارد في الفرع الثالث - ألف من تقرير الأمين العام عن أداء ميزانية البعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ (A/71/645) أن نقص الإنفاق يمثل النتيجة الصافية لانخفاض الاحتياجات تحت البنود التالية: (أ) الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة (٩٠٠ ٣٧ ٢٢ دولار، أو ١٣,٦ في المائة)، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى انخفاض مستوى نشر المراقبين العسكريين، وأفراد الوحدات العسكرية، وشرطة الأمم المتحدة، ووحدات الشرطة المشكلة؛ و (ب) التكاليف التشغيلية (١٠٠ ٦٦٤ ٩ دولار، أو ١٢,٦ في المائة)، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى نقص الإنفاق في مجالات المرافق والهياكل الأساسية والنقل البري والنقل الجوي، تقابله جزئيا زيادة في الإنفاق تحت بند اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى. وهذا النقص في الإنفاق قوبل جزئيا بزيادة في الاحتياجات تحت بند الموظفين المدنيين (٧٠٠ ٢٩٤ دولار، أو ٠,٣ في المائة)، التي تعزى بشكل أساسي إلى زيادة المرتبات ومدفوعات انتهاء الخدمة المتعلقة بالموظفين الوطنيين، وانخفاض معدل الشواغر الفعلي لمتطوعي الأمم المتحدة بنسبة ١٢,٧ في المائة، مقارنة بالمعدل المدرج في الميزانية وقدره ١٥ في المائة، وقابله جزئيا انخفاض الاحتياجات تحت بند الموظفين الدوليين بسبب انخفاض التكاليف العامة للموظفين نتيجة للتخفيض التدريجي. ويرد تحليل للفروق في الفرع الرابع من تقرير الأمين العام.

٦ - ويمكن الاطلاع على تعليقات اللجنة الاستشارية على المعلومات المقدمة في تقرير أداء الميزانية (A/71/645) بشأن كل وجه من أوجه الإنفاق، حسب الاقتضاء، في مناقشة الميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ (A/71/847) في الفرع رابعا أدناه.

تسجيل النفقات بصورة غير صحيحة

٧ - تلاحظ اللجنة الاستشارية أن عددا من النفقات المدرجة في إطار التكاليف التشغيلية قد سُجِّلَتْ تحت فئات تختلف عن الفئات التي أُدرجت ضمنها في الميزانية، وأن ذلك قد أدى إلى الفروق المبلغ عنها في تقرير الأداء. فعلى سبيل المثال، فإن ما أُبلغ عنه من زيادة في الإنفاق

بمبلغ ٥٠٠ ١٢٤ دولار (٥٠,٥ في المائة) تحت بند الخبراء الاستشاريين يُعزى إلى تسجيل نفقات تحت هذا البند تتعلق بخدمات مختلفة خُصصت لها اعتمادات ضمن فئات الالتزام الأخرى، بما في ذلك الاتصالات والمرافق والهياكل الأساسية (المرجع نفسه، الفقرة ٥٦). كما أن ما أُبلغ عنه من زيادة في الإنفاق بمبلغ ٣٠٠ ٧٢١ دولار (١٧,١ في المائة) تحت بند اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى نتج جزئياً عن تسجيل نفقات تحت هذا البند تتعلق بخدمات مقدمة من فرادى المتعاقدين ومدرجة في الميزانية في إطار فئات الالتزام الأخرى، بما في ذلك تحت بند تكنولوجيا المعلومات، وتحت بند المرافق والهياكل الأساسية. وتخشي اللجنة الاستشارية أن يؤدي تسجيل النفقات بصورة غير صحيحة إلى منع مقارنة وتحليل أنماط الإنفاق على الوجه السليم. وترد أيضاً ملاحظات اللجنة وتعليقاتها بشأن هذه المسألة في تقريرها عن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام (A/71/836).

مسائل تتعلق بتقرير مجلس مراجعي الحسابات

٨ - في سياق النظر في تقارير الأمين العام عن تمويل البعثة، عُرض على اللجنة الاستشارية أيضاً تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن حسابات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة المالية المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ (A/71/5 (Vol. II)). وفيما يتعلق بإعداد الميزانية وإدارتها، شدد المجلس مراراً على ضرورة إعداد ميزانيات واقعية ومتسقة وموثوقة ولاحظ أن نقص الإنفاق قد بلغ ٥ في المائة أو أكثر في عدد من البعثات، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا التي أنفقت، بحسب ما ذكر أيضاً في الفقرة ٣ أعلاه، مبلغاً يقل بنحو ٣١,٤ مليون دولار عن المبلغ الذي اعتمدته الجمعية العامة (انظر A/71/5 (Vol. II))، الفصل الثاني، الفقرات ٦١-٦٤). وتقدم اللجنة الاستشارية مزيداً من التعليقات عن موضوع صياغة الميزانية في تقريرها عن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (A/71/836).

٩ - وفيما يتعلق بالمسائل المتصلة بالإدارة البيئية، لاحظ المجلس أن البعثة لم تتخذ تدابير مناسبة لمعالجة أوجه القصور في طرائق معالجتها مياه الصرف الصحي ولم تتخلص بكفاءة من الخردة البلاستيكية أو النفايات الإلكترونية والنفايات المعدنية وغير المعدنية، وأنها لم تتخلص سوى من ٨ حاويات من أصل ١٢٤ حاوية بحرية خلال فترة ١٢ شهراً. وأشار المجلس إلى أن البعثة لم تبرم عقداً للتخلص من النفايات الخطرة والنفايات الإلكترونية، وأنها أبرمت فقط عقداً يتعلق بالتخلص من المواد النفطية والزيوت ومواد التشحيم والخردة المعدنية (A/71/5 (Vol. II)، الفصل الثاني، الفقرة ٣٧٧). وثمة تعليقات إضافية أبدتها اللجنة الاستشارية بشأن المسائل البيئية، ويمكن الاطلاع عليها في الفقرات من ٥٣ إلى ٥٥ أدناه. وتقدم اللجنة مزيداً من التعليقات بشأن المسائل البيئية المتعلقة بعمليات حفظ السلام بصفة عامة في تقريرها عن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام (A/71/836).

١٠ - واستعرض المجلس تقارير الأمن والتحقيقات، والتقارير الشهرية بشأن استهلاك الوقود، والتقارير المتضمنة صحائف الوقائع المقدمة من البعثة للفترة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦، التي أسفرت عن سبع حالات غش فعلية أو مفترضة تتعلق بالوقود. ولاحظ المجلس حدوث انخفاض في عدد حالات سرقة الوقود مقارنة بالفترة ٢٠١٤/٢٠١٥، ولكنه أفاد بأن البعثة تحتاج إلى اتخاذ مزيد من الإجراءات. وأبلغ المجلس أيضا أن الأمانة العامة قد أشارت إلى أنه نتيجة للخفض التدريجي لقوام البعثة، فإن عدد موظفي الإشراف المتوفرين لرصد جميع مواقع محطات الوقود والمولدات بات محدودا جدا، وأن البعثة قد ركبت نظم مراقبة بأجهزة تصوير في دائرة مغلقة في محطات وقود معينة، وأنها تنفذ عمليات تفتيش غير معلن عنها وترصد استهلاك الوقود عن طريق النظام الإلكتروني لإدارة الوقود (A/71/5 (Vol. II)، الفصل الثاني، الفقرات ١٧٠-١٧٣). واللجنة الاستشارية واثقة من أن التدابير المتخذة لمنع سرقة الوقود والإسراف في الاستهلاك ستنفذ بشكل متواصل لمنع المزيد من الخسائر، ولا سيما بالنظر إلى اقتراب موعد إغلاق البعثة.

ثالثا - معلومات عن الأداء في الفترة الحالية

١١ - أبلغت اللجنة الاستشارية أن مجموع المبالغ التي قُسمت على الدول الأعضاء كأندية مقرررة لتغطية تكاليف البعثة منذ إنشائها قد وصل في ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٧ إلى ٧ ٩٠٢ ٥٢٢ ٠٠٠ دولار. وبلغ مجموع المدفوعات المقبوضة حتى ذلك التاريخ ٧ ٨٣٤ ٨٦٢ ٠٠٠ دولار، وبقي رصيد غير مسدد قدره ٦٧ ٦٦٠ ٠٠٠ دولار. وفي التاريخ نفسه، كان الوضع النقدي للبعثة ٥٦ ٩٥٣ ٠٠٠ دولار، وعندما يؤخذ في الاعتبار الاحتياطي النقدي التشغيلي لمدة ثلاثة أشهر البالغ ٤٤ ٦٥٥ ٠٠٠ دولار، يصل المبلغ إلى ١٢ ٢٩٨ ٠٠٠ دولار، ويسمح بدفع التكاليف للبلدان المساهمة بقوات في حزيران/يونيه ٢٠١٧. وتذكر اللجنة بأن الجمعية العامة دأبت على تأكيد ضرورة أن تفي جميع الدول الأعضاء في الوقت المناسب وبالكامل ودون شروط بالتزاماتها المالية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة (القرار ٢٤٧/٧٠).

١٢ - وأبلغت اللجنة الاستشارية كذلك أنه في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، كانت مدفوعات بلغ مجموعها ٤٠ ٣٩٢ ٨٠٠ دولار قد سُددت في عام ٢٠١٦ لتغطية تكاليف القوات حتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، وأن مبلغا قدره ٨٦٧ ١٦٤ ٦ دولارا قد دُفع في ١٥ آذار/مارس ٢٠١٧ للفترة من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، كانت مدفوعات بلغ مجموعها ٢٥ ٣٧٦ ٦٠٠ دولار قد سُددت في عام ٢٠١٦ للمعدات المملوكة للوحدات حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، وبذلك، بلغ الرصيد المستحق ٤ ٦٤٥ ٣٠٠ دولار.

١٣ - وفيما يخص المطالبات المتعلقة بتعويضات الوفاة والعجز منذ إنشاء البعثة، وصل مجموع المبالغ التي دُفعت منذ إنشاء البعثة حتى ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٧ إلى ٦٠٠ ٠٩١ ٥ دولار لتسوية ١٤٠ مطالبة؛ وما زالت ثمة مدفوعات معلقة بشأن أربع مطالبات. وتثق اللجنة الاستشارية في أن المطالبات المعلقة ستتم تسويتها بسرعة.

١٤ - وأبلغت اللجنة الاستشارية أيضا أن معدل شغل الوظائف في البعثة كان على النحو التالي في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧:

الوظائف المأذون بها/المعتمدة ^(أ)	الوظائف المشغولة	معدل الشواغر (بالنسبة المئوية)
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة		
المراقبون العسكريون	٥٠	١٥
أفراد الوحدات العسكرية	١١٩٠	٤٥٥
أفراد شرطة الأمم المتحدة	٢٢٦	٥٤
أفراد وحدات الشرطة المشكلة	٣٨٠	٣٠١
الموظفون المدنيون		
الموظفون الدوليون	٢٩٤	٢٤٦
الموظفون الوطنيون ^(ب)	٥٦٠	٤٩٤
المساعدة المؤقتة العامة	—	—
الموظفون الدوليون	—	—
الموظفون الوطنيون	—	—
متطوعو الأمم المتحدة	١٥٧	١٣٤
الأفراد المقدمون من الحكومات	٢٦	٩

(أ) تمثل أعلى قوام مأذون به للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والوظائف المعتمدة للموظفين المدنيين.

(ب) تشمل هذه الفئة الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية والموظفين الوطنيين من فئة الخدمة العامة

١٥ - وفي ما يتعلق بالنفقات الحالية والمتوقعة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، أبلغت اللجنة الاستشارية أن نفقات تلك الفترة قد وصلت، حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٧، إلى ٣٠٠ ١١٢ ١٤٢ دولار (بالقيمة الإجمالية) أو ٧٦ في المائة من اعتمادات الميزانية. وفي نهاية الفترة المالية الحالية، سيصل مجموع النفقات المقدرة إلى ١٧٩ ٠٣٠ ٠٠٠ دولار (بالقيمة الإجمالية) مقابل اعتماد قدره ١٨٧ ١٣٩ ٦٠٠ دولار (بالقيمة الإجمالية)، وسيترتب على ذلك نقص متوقع في الإنفاق بمبلغ ٨ ١٠٩ ٦٠٠ دولار (بالقيمة الإجمالية) أو ٤,٣ في المائة.

رابعا - الميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨

ألف - الولاية والنتائج المقررة

١٦ - أنشأ مجلس الأمن ولاية البعثة في قراره ١٥٠٩ (٢٠٠٣). وقرر المجلس، بموجب قراره ٢٣٣٣ (٢٠١٦)، تمديد ولاية البعثة لفترة أخيرة تمتد حتى ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٨، وطلب إلى الأمين العام أن ينتهي بحلول ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨ من سحب مجمل عنصري البعثة العسكري والمدني، باستثناء ما يكون مطلوبا لإتمام تصفية البعثة.

١٧ - وورد في الفقرات من ٧ إلى ٤٩ من الميزانية التي اقترحها الأمين العام (A/71/847) وصف لافتراضات التخطيط ومبادرات دعم البعثة، فضلا عن التعاون مع البعثات العاملة في المنطقة والتعاون مع الفريق القطري على النحو المقرر للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨. ويشير الأمين العام إلى أن البعثة قد كُلفت بمساعدة مجلس الأمن على تحقيق هدف عام يتمثل في تعزيز عملية السلام في ليبيريا وأنها ستساهم في الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ في عدد من الإنجازات المتوقعة المتصلة بالأمن وتحقيق الاستقرار والمشاركة السياسية؛ وبسط سيادة القانون؛ وتوطيد السلام؛ ودعم الولاية. ويشير الأمين العام أيضاً إلى أن عنصر الدعم ينقسم إلى إطارين، يتعلق أولهما بالولاية وفترة الانسحاب الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨ في حين يتعلق ثانيهما بإتمام فترة التصفية الممتدة من ١ أيار/مايو إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨. وبالإضافة إلى ذلك، يشير الأمين العام إلى أن إحدى الأولويات الرئيسية ستتمثل في توفير الدعم لإجراء الانتخابات في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ بصورة حرة وعادلة وشفافة وآمنة والانتقال إلى حكومة جديدة. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأنه يمكن للبعثة، وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٣٣٣ (٢٠١٦)، أن توفر الدعم اللوجستي لسد الثغرات الهامة في قدرات ليبيريا فيما يتعلق بإجراء الانتخابات، بما في ذلك في مجالات الطيران، وتسجيل الناخبين، وتيسير الوصول إلى المناطق النائية. ومع ذلك، فإن المسؤولية الرئيسية عن إجراء الانتخابات، بما في ذلك توفير الأمن، تقع على عاتق حكومة ليبيريا.

الأنشطة المتعلقة بالانسحاب والتصفية

١٨ - يرد في الفقرات من ٢٣ إلى ٣٨ من تقرير الأمين العام عرض عام عن الأنشطة المتعلقة بالانسحاب البعثة وتصفيتها. وأشار في التقرير إلى أن البعثة قد بدأت في التحضير لإغلاقها بشكل نهائي وتصفيتها، ويشمل ذلك تهيئة مواقع البعثة، وعمليات تخفيض مستوى المخزون، والتصرف في الممتلكات والمنشآت والمعدات. وقد خفضت البعثة عدد المواقع من ٣١ موقعاً في ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٢٥ موقعاً في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، ومن المتوقع إجراء تخفيض آخر إلى ١٨ موقعاً بحلول ١ تموز/يوليه ٢٠١٧؛ وستُغلق المواقع المتبقية

بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨. ويشير الأمين العام أيضاً إلى أن البعثة ستجري عمليات التنظيف البيئي وأن جميع المواقع ستخضع لتفتيش يجريه المسؤولون الحكوميون قبل تسليمها (انظر أيضاً الفقرات من ٥٣ إلى ٥٥ أدناه). ووضعت البعثة خطة تصفية تشمل أنشطة سابقة للتصفية (كانون الثاني/يناير - آذار/مارس ٢٠١٨) وأنشطة تصفية (نيسان/أبريل - حزيران/يونيه ٢٠١٨). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية أنه قد خُطط لتنفيذ الأنشطة على نحو لا يتعارض مع الأنشطة الفنية للبعثة حتى نهاية ولايتها في ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٨.

١٩ - ويشير الأمين العام كذلك إلى أن البعثة ستصرف في بنود يقدر عددها بـ ٤٣٦ ٧ بنداً من بنود الممتلكات والمنشآت والمعدات، تقدر قيمتها بعد خصم الاستهلاك بمبلغ ٢٢,١٥ مليون دولار، وفي ٢,٩ مليون بند من بنود المخزون المستهلك تقدر قيمتها بمبلغ ٣٣,٢ مليون دولار. ومن المتوقع أن يُستكمل مشروع الخطة الأولية للتصرف في أصول البعثة بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. ويشير الأمين العام أيضاً إلى أن من المرجح أن الأصول الثابتة المكونة من الهياكل الأساسية ستقدم على شكل هبة إلى حكومة ليريا أو إلى منظمات محلية غير حكومية وغير ساعية إلى الربح في أعقاب إجراء تحليلات مفصلة لتحديد نسبة العائد إلى التكاليف. وعلى النحو المشار إليه في ملاك الموظفين الوارد في الفرع باء - ٢ أدناه، سيظل عدد الموظفين المدنيين خلال الأشهر الثلاثة التالية للانسحاب الكامل للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة، على النحو التالي: ٤٥٠ موظفاً في نيسان/أبريل، و ٣٩٥ موظفاً في أيار/مايو، و ٢٠٩ موظفين في حزيران/يونيه.

٢٠ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار المجاورة ستنتهي عملها بشكل كامل بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، وفقاً لقرار مجلس الأمن ٢٢٨٤ (٢٠١٦) (A/71/732، الفقرة ٢٤).

٢١ - وتثق اللجنة الاستشارية في أن خفض التدريجي للأفراد والمعدات في البعثة سيجري في أسرع وقت ممكن وعلى النحو المخطط له، وفقاً لقرار مجلس الأمن ٢٣٣٣ (٢٠١٦)، مع الامتثال لجميع الأنظمة والقواعد والسياسات المطبقة في الأمم المتحدة. وتتوقع اللجنة الاستشارية أن تستفيد البعثة من الخبرة المكتسبة في سياق خفض التدريجي وعمليات تصفية بعثات حفظ السلام الأخرى، بما في ذلك عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وتثق في أن الدروس المستفادة التي يمكن تطبيقها ستُدمج في عمليات بعثة الأمم المتحدة في ليريا خلال الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨. وتثق اللجنة في أن تقرير الأداء النهائي لبعثة الأمم المتحدة في ليريا للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ سيتضمن معلومات مفصلة عن أنشطة خفض التدريجي لقوام البعثة وتصفياتها. وتبدي اللجنة في الفقرات أدناه، حسب الاقتضاء، تعليقاتها المتصلة بالمسائل الفردية ذات الصلة بالانسحاب للبعثة وتصفياتها.

باء - الاحتياجات من الموارد

٢٢ - تصل الميزانية المقترحة للبعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ إلى مبلغ قدره ٢٠٠ ١١١ ١٢٢ دولار، وتمثل انخفاضا قدره ٤٠٠ ٢٨ ٦٥ دولار، أو بنسبة ٣٤,٧ في المائة، بالقيمة الإجمالية، مقارنة بالاعتمادات البالغة ٦٠٠ ١٣٩ ١٨٧ دولار للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧. وتعكس الميزانية المقترحة فترة الانسحاب والتصفية المذكورة أعلاه وتغطي فترتين زمنيةتين منفصلتين: (أ) مبلغ قدره ١١٤ مليون دولار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨ للأنشطة المتصلة بالولاية والانسحاب؛ (ب) مبلغ قدره ٨,٢ ملايين دولار للفترة من ١ أيار/مايو إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ لإتمام عملية التصفية. ويعزى الانخفاض المقترح في الاحتياجات من الموارد للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ في المقام الأول إلى انخفاض الاحتياجات تحت بند الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة (٣٠٠ ٩٩٦ ٣٣ دولار أو ٥٦,٥ في المائة)، وبند الموظفين المدنيين (١٠٠ ٣٠٩ ١٤ دولار أو ١٩,٥ في المائة)، والتكاليف التشغيلية (٠٠٠ ٧٢٣ ١٦ دولار أو ٣١,١ في المائة). ويرد تحليل للفروق في الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ في الفرع الثالث من الميزانية التي اقترحها الأمين العام (A/71/847). ولا تتضمن الميزانية المقترحة التبرعات العينية المدرجة في الميزانية بمبلغ ٨٠٠ ٥٢ دولار.

١ - الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة

النشر المقرر ^(ب)												
القوام المأذون بـ	تموز/أب يوليه/أغسطس ٢٠١٧	أيلول/سبتمبر ٢٠١٧	أيلول/أكتوبر ٢٠١٧	تشرين الأول/نوفمبر ٢٠١٧	تشرين الثاني/ديسمبر ٢٠١٧	كانون الثاني/يناير ٢٠١٨	كانون الثاني/شباط ٢٠١٨	آذار/مارس ٢٠١٨	نيسان/أبريل ٢٠١٨	حزيران/مايو ٢٠١٨	إتمام التصفية	الولاية والانسحاب
المراقبون العسكريون	٥٠	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	-	-
الوحدات العسكرية	١٩٠	٤١٩	٤١٩	٤١٩	٤١٩	٤١٩	٤١٩	٤١٩	٤١٩	٤١٩	-	-
شرطة الأمم المتحدة	٢٢٦	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	-	-
وحدات الشرطة المشكلة	٣٨٠	٢٦٠	٢٦٠	٢٦٠	٢٦٠	٢٦٠	٢٦٠	٢٦٠	٢٦٠	٢٦٠	-	-
المجموع	١٨٤٦	٧٤٤	٧٤٤	٧٤٤	٧٤٤	٧٤٤	٧٤٤	٧٤٤	٧٤٤	٧٤٤	-	-

(أ) يمثل أعلى مستوى للقوام المأذون به لهذه الفترة.

(ب) يرد النشر اعتباراً من اليوم الأول من الشهر.

٢٣ - تغطي الاحتياجات المقدرة للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ الموارد اللازمة للأفراد النظاميين حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٨، إلى حين انسحابهم، وتصل إلى مبلغ ٩٠٠ ١٦٤ ٢٦ دولار، ويمثل ذلك انخفاضا قدره ٣٠٠ ٩٩٦ ٣٣ دولار، أو ٥٦,٥ في المائة، مقارنة بالمبالغ

المخصصة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧. ويعزى الانخفاض المقترح في المقام الأول إلى الانسحاب التدريجي الكامل الذي يشمل ١٥ مراقباً عسكرياً، و ٤١٩ فرداً من أفراد الوحدات العسكرية، و ٥٠ ضابطاً من شرطة الأمم المتحدة، و ٢٦٠ وحدة من وحدات الشرطة المشكلة بحلول ٣١ آذار/مارس ٢٠١٨، في سياق انسحاب وتصفية البعثة وفقاً لقرار مجلس الأمن ٢٣٣٣ (٢٠١٦) (المرجع نفسه، الفقرات ١٣٢-١٣٥).

٢٤ - وأبلغت اللجنة الاستشارية أن الاحتياجات المقترحة ستتغير على النحو التالي مقارنة بالفترة ٢٠١٦/٢٠١٧: (أ) بدل الإقامة المقرر للبعثة للمراقبين العسكريين سينخفض بنسبة ٧٧,٢ في المائة، في حين أن الاحتياجات المتعلقة بمخصص الإعاشة ستخفض بنسبة ٤٢,١ في المائة؛ (ب) تسديد تكاليف القوات بالمعدلات القياسية للوحدات العسكرية سينخفض بنسبة ٧٤,٥ في المائة، في حين أن الاحتياجات المتعلقة بمخصص الإعاشة ستخفض بنسبة ٣٠,٥ في المائة؛ (ج) بدل الإقامة المقرر للبعثة لأفراد شرطة الأمم المتحدة سينخفض بنسبة ٧٣,١ في المائة، في حين أن الاحتياجات المتعلقة بمخصص الإعاشة ستخفض بنسبة ٣٢,٧ في المائة؛ (د) تسديد تكاليف وحدات الشرطة المشكلة سينخفض بنسبة ٥٠,٢ في المائة، في حين أن الاحتياجات المتعلقة بمخصص الإعاشة ستخفض بنسبة ٢٩,٨ في المائة. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية أن تكاليف شراء حصص الإعاشة تستند إلى المبالغ الفعلية اللازمة لتجديد المخزون الحالي وأبلغت أيضاً، فيما يتعلق بالتكاليف المرتبطة بذلك، بأن رسوم تخزين حصص الإعاشة المخصصة للوحدات العسكرية قد حددت بمبلغ ١٩٧ ٠٠٠ دولار شهرياً استناداً إلى العقود الإطارية.

٢٥ - ومع ذلك، تعتبر اللجنة الاستشارية أنه رغم أن الاحتياجات المخفضة بشكل كبير في إطار البدلات وسداد التكاليف تعكس خفض قوام الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة، لا يوجد ما يقابل ذلك من خفض أو مواءمة في الموارد المتعلقة بالحصص. ولذا توصي اللجنة بتخفيض المبالغ المقترحة لتمويل حصص الإعاشة على النحو التالي: (أ) بالنسبة للوحدات العسكرية تخفيض مبلغ ١ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار، ليصل التمويل إلى ١ ٥٨٩ ٥٠٠ دولار؛ (ب) بالنسبة لوحدات الشرطة المشكلة، تخفيض مبلغ ١٢٠ ٠٠٠ دولار، ليصل التمويل إلى ٤٠٩ ٤٠٠ دولار بهدف زيادة مواءمة تلك الاحتياجات مع التخفيضات الإجمالية في الموارد المالية المخصصة لهؤلاء الأفراد.

٢٦ - ويشير الأمين العام إلى أن الترتيبات ستظل قائمة لتوفير قوة رد سريع قوامها ٧٤٠ جندياً من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، من أجل تقديم المساعدة المؤقتة لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا في حال حدوث تدهور خطير في الحالة الأمنية في ليبيريا. وستنتشر هذه القوة على النحو التالي: (أ) مجموعة متقدمة تشمل ١٥٠ جندياً تنتشر في غضون ٧٢ ساعة من صدور إذن من مقر الأمم المتحدة؛ (ب) جزء رئيسي يضم ٣٥٠ جندياً ينتشرون في غضون ٥ أيام من صدور الأمر؛ (ج) جزء رئيسي ثانٍ

يضم ٢٤٠ جندياً ينتشرون في غضون ١٠ أيام من صدور الأمر. ويشير الأمين العام كذلك إلى أن بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا سيتعين عليها تغطية تكاليف نقل الأفراد والمعدات المملوكة للوحدات، والإيواء، وحصص الإعاشة والمياه والذخيرة، بما يقدر بمبلغ ١,٨٧ مليون دولار للشهر الأول، و ٢٠٠ ٥٠٠ دولار لكل شهر بعد ذلك. وعلاوة على ذلك، ستحتفظ البعثة بمرافق جاهزة لقوة الرد السريع حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٨ (المرجع نفسه، الفقرة ٣٩). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأنه في حال نشر قوة الرد السريع، ستغطي التكاليف ذات الصلة بذلك عن طريق الموارد المعتمدة للبعثة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨.

٢٧ - ورهنا بتوصيتها الواردة في الفقرة ٢٥ أعلاه، توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على الموارد المطلوبة للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨.

٢ - الموظفون المدنيون

النشر المقرر ^(ب)												
الموظفون المدنيون	الولاية والانسحاب											
	تموز/أب/يوليه ٢٠١٧	أيلول/سبتمبر ٢٠١٧	أكتوبر/نوفمبر ٢٠١٧	كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧	كانون الثاني/يناير ٢٠١٨	شباط/آذار ٢٠١٨	نيسان/أيار/مايو ٢٠١٨	حزيران/يونيه ٢٠١٨	إتمام التصفية			
الموظفون الدوليون ^(ج)	٢٩٤	٢٣٧	٢٣٧	٢٣٦	٢٣٦	٢٣٠	٢١٤	٢٠٢	١٤٠	١٢٥	٨٤	
الموظفون الوطنيون ^(د)	٥٦٠	٤٢١	٤٢١	٤٢١	٤٢١	٤٢١	٣٩٨	٣٥٦	٣٢٧	٢٥٩	٢٢٤	١٠٧
الوظائف المؤقتة												
متطوعو الأمم المتحدة	١٥٧	١٢٥	١٢٥	١٢٥	١٢٥	١١٥	٩٨	٩٢	٥١	٤٦	١٨	
الأفراد المقدمون من الحكومات	٢٦	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥
المجموع	١٠٣٧	٧٨٨	٧٨٨	٧٨٨	٧٨٧	٧٨٧	٧٤٨	٦٧٣	٦٢٦	٤٥٠	٣٩٥	٢٠٩

(أ) يمثل أعلى مستوى لملاك الموظفين المعتمد للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨.

(ب) يرد النشر اعتباراً من اليوم الأول من الشهر.

(ج) يشملوظيفتين من فئة الخدمة الميدانية ممولتين في إطار المساعدة المؤقتة العامة خلال الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨.

(د) يشمل الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية والموظفين الوطنيين من فئة الخدمة العامة.

٢٨ - وتصل الاحتياجات التقديرية المتعلقة بالأفراد المدنيين للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ إلى ٨٠٠ ٩٨١ ٥٨ دولار، ويمثل ذلك انخفاضاً قدره ١٠٠ ٣٠٩ ١٤ دولار، أو بنسبة ١٩,٥ في المائة، مقارنة بمخصصات الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧. ويُطلب تخصيص مبلغ قدره ٩٠٠ ٠٠٤ ٥٤ دولار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨ (الولاية ومرحلة الانسحاب)، ومبلغ قدره ٩٠٠ ٩٧٦ ٤ دولار للفترة من ١ أيار/مايو إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ (إتمام مرحلة

التصفية). ويرد في الفقرات من ٥٢ إلى ١١٥ من تقرير الأمين العام بيان لتغييرات ملاك موظفي البعثة، بما يشمل معلومات مفصلة عن الخفض التدريجي لملاك الموظفين المدنيين المتعلق بفرادى العناصر، ويرد موجز لها في مرفق هذا التقرير. ويتعلق التخفيض المقترح في الموارد المقام الأول بما يلي: (أ) الموظفون الدوليون فيما يتصل بإلغاء ١١٢ وظيفة بحلول ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨، والوظائف المتبقية البالغ عددها ١٢٥ وظيفة بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨؛ (ب) الموظفون الوطنيون فيما يتصل بإلغاء ١٩٧ وظيفة من وظائف الموظفين الوطنيين بحلول ٣٠ نيسان/أبريل والوظائف المتبقية البالغ عددها ٢٢٤ وظيفة بحلول ٣٠ حزيران/يونيه؛ (ج) متطوعو الأمم المتحدة فيما يتعلق بإلغاء ٧٩ وظيفة مؤقتة من وظائف متطوعي الأمم المتحدة بحلول ٣٠ نيسان/أبريل، والوظائف المؤقتة المتبقية البالغ عددها ٤٦ وظيفة بحلول ٣٠ حزيران/يونيه؛ (د) الأفراد المقدمون من الحكومات فيما يتعلق بانسحابهم التام في ٣١ آذار/مارس، ويقابل ذلك جزئياً اقتراح إنشاء وظيفتين من وظائف المساعدة المؤقتة العامة من فئة الخدمة الميدانية لدعم برنامج التصرف في أصول البعثة خلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ٢٠١٨ (المرجع نفسه، الفقرات من ١٣٦ إلى ١٤٠، والفقرة ٣٢ أدناه).

٢٩ - وفيما يتعلق بقيادة البعثة خلال مرحلتى الخفض التدريجي والتصفية، يشير الأمين العام إلى أن مدير دعم البعثة (مد-٢) سيضطلع بمهام وظيفة نائب مدير دعم البعثة (مد-١) المقترح إلغاؤها. وعلاوة على ذلك، وفي أعقاب رحيل الممثل الخاص للأمين العام بحلول ٣١ آذار/مارس ٢٠١٨، سيعين نائب الممثل الخاص للأمين العام (لشؤون توطيد السلام) بصفة موظف مسؤول، ورئيس للبعثة، حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨، وعندئذ ستلغى هذه الوظيفة. وفي أيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠١٨، وهما الشهران الأخيران للبعثة، سيعمل مدير دعم البعثة (مد-٢) بوصفه الموظف المسؤول عن البعثة.

٣٠ - وفيما يتعلق بمكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (الشؤون السياسية وسيادة القانون)، الذي يضم حالياً خمس وظائف (وظيفة أمين عام مساعد، و ١ ف-٥، و ١ ف-٤، ووظيفة من فئة الخدمة الميدانية ووظيفة وطنية من فئة الخدمة العامة)، يقترح الأمين العام التغييرات التالية في الوظائف من دائرة دعم سيادة القانون والمؤسسات الأمنية إلى المكتب المباشر لنائب الممثل الخاص: (أ) نقل أربع وظائف (١ ف-٣، ووظيفتا موظفين وطنيين من الفئة الفنية، ووظيفة وطنية من فئة الخدمة العامة)؛ (ب) إعادة انتداب وظيفة واحدة لكبير موظفي شؤون إصلاح قطاع الأمن (ف-٥) إلى وظيفة كبير موظفي شؤون سيادة القانون (المرجع نفسه، الفقرة ٨٠، ومرفق هذا التقرير). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن الأنشطة المتصلة بركيزة سيادة القانون ستتوقف عند انتهاء ولاية البعثة، في ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٨، وأن أنشطة الإنهاء والتسليم ستستكمل بحلول ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨.

٣١ - وفيما يتعلق بإعادة انتداب الوظيفة المشار إليها أعلاه برتبة ف-٥، تلاحظ اللجنة الاستشارية أن التعريف المذكور في المرفق الأول لوثيقة الميزانية يرد فيه أن مصطلح "إعادة انتداب وظيفة" يطبق على النحو التالي: (أ) عندما يُقترح أن يُسند إلى وظيفة معتمدة، قُصد بها أداء مهمة معيّنة، تنفيذ أنشطة أخرى ذات أولوية صدر بها تكليف ولا علاقة لها بالمهمة الأصلية؛ (ب) وعلى الرغم من أن إعادة انتداب وظيفة قد تنطوي على تغيير في الموقع أو المكتب، فهي لا تغير فئة الوظيفة أو رتبته. وترى اللجنة الاستشارية أنهما لم تزود بمبررات كافية فيما يتعلق بالمهام الجديدة التي ستغطيها الوظيفة ف-٥ المقترح إعادة انتدابها. وبالإضافة إلى ذلك، تشير اللجنة إلى أنه نظراً للخفض التدريجي للأنشطة وما ينتج عن ذلك من انخفاض في عبء العمل، يمكن الاضطلاع بأي مهام ذات صلة من قبل شاغل وظيفة كبير موظفي شؤون إصلاح قطاع الأمن القائمة حالياً برتبة ف-٥ في مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (الشؤون السياسية وسيادة القانون). ولذلك توصي اللجنة بعدم إعادة الانتداب وتوصي بإلغاء وظيفة كبير موظفي شؤون سيادة القانون برتبة ف-٥ المقترح إعادة انتدابها. وينبغي تبعا لذلك تعديل أي تكاليف تشغيلية ذات صلة بها.

المساعدة المؤقتة العامة

٣٢ - تشمل الاحتياجات التقديرية المتعلقة بالأفراد المدنيين للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ مبلغاً قدره ٩٠٠ ١٨٧ دولار للمساعدة المؤقتة العامة، ويمثل ذلك زيادة بنسبة ١٠٠ في المائة، إذ لم تخصص أي موارد لهذا الغرض في الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧. ويشير الأمين العام إلى أن ثمةوظيفتين مقترحتين من وظائف المساعدة المؤقتة العامة من فئة الخدمة الميدانية لدعم برنامج التصرف في الأصول خلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ٢٠١٨. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية أنوظيفتين المؤقتتين مطلوبتان لتوفير مهارات محددة في مجال التصرف في الأصول لتيسير إنحاز عملية التصرف في الأصول في الوقت المناسب. وحيث إن أنشطة التصرف في أصول بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا تنسق بشكل مباشر عن طريق قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي (انظر A/71/828، الفقرة ٥١، الجدول)، ترى اللجنة الاستشارية أنه لا توجد ضرورة تشغيلية لتخصيص الموارد لهذا الغرض في البعثة وتوصي بعدم الموافقة على الموارد المطلوبة لوظيفتي المساعدة المؤقتة العامة. وينبغي تعديل أي تكاليف تشغيلية ذات صلة بذلك حسب الاقتضاء. وتبدي اللجنة المزيد من التعليقات على موضوع المساعدة المؤقتة العامة في تقريرها عن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (A/71/836).

عوامل الشغور

٣٣ - تعكس تقديرات تكاليف الموظفين المدنيين للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ عوامل شغور بنسبة ١٠ في المائة للموظفين الدوليين، و ٥ في المائة للموظفين الوطنيين من الفئة الفنية، و ٥ في المائة للموظفين الوطنيين من فئة الخدمة العامة، و ٥ في المائة لمتطوعي الأمم المتحدة الدوليين. ويشير الأمين العام إلى أن عوامل الشغور المقترحة تبين التناقص الطبيعي المتوقع في عدد الموظفين المدنيين، وصعوبة الاحتفاظ بالموظفين أو استقدام الموظفين في سياق إغلاق البعثة (A/71/847، الفقرتان ١١٨ و ١١٩). غير أن اللجنة الاستشارية أبلغت أن معدل الشغور الفعلي للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ كان في ٢٨ شباط/فبراير ١٦,٣ في المائة للموظفين الدوليين و ١,٨ في المائة للموظفين الوطنيين (المعدل الواسطي للموظفين الوطنيين من الفئة الفنية والموظفين الوطنيين من فئة الخدمة العامة) و ١٤,٦ في المائة لمتطوعي الأمم المتحدة الدوليين. وإذ تأخذ اللجنة في الحسبان معدلات الشغور الفعلية في البعثة، وتقليص ملاك الموظفين في السنة القادمة، فإنها توصي بتطبيق معدل شغور قدره ١٦ في المائة للموظفين الدوليين، و ١٠ في المائة لكل من الموظفين الوطنيين من فئة الخدمة العامة والموظفين الوطنيين من الفئة الفنية، و ١٥ في المائة لمتطوعي الأمم المتحدة الدوليين.

٣٤ - ورهنا بالتوصية الواردة في الفقرات من ٣١ إلى ٣٣ أعلاه، توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على الموارد المطلوبة للموظفين المدنيين للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨.

٣ - التكاليف التشغيلية

(بدولارات الولايات المتحدة)

المخصصات ٢٠١٧/٢٠١٦	المبالغ المقترحة ٢٠١٧/٢٠١٨	الفرق
٥٣ ٦٨٧ ٥٠٠	٣٦ ٩٦٤ ٥٠٠	(١٦ ٧٢٣ ٠٠٠)

٣٥ - تصل الموارد التشغيلية التقديرية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ إلى ٣٦ ٩٦٤ ٥٠٠ دولار، وتشمل مبلغ ٨٠٠ ٣٣ ٧٩٠ دولار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨ (الولاية وفترة الانسحاب)، و ٣ ١٧٣ ٧٠٠ دولار في الفترة من ١ أيار/مايو إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ (إتمام فترة التصفية). ويمثل إجمالي المبلغ انخفاضاً قدره ١٦ ٧٢٣ ٠٠٠ دولار، أو ٣١,١ في المائة، مقارنة بمخصصات الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧. ويرد تحليل الفوارق في الفرع الثالث من تقرير الميزانية.

الخبراء الاستشاريون

٣٦ - تصل الموارد المقترحة للخبراء الاستشاريين للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ إلى ٩٥٠ ٩٠٠ دولار، ويمثل ذلك انخفاضاً قدره ٩٠٠ ١١ دولار، أو ٥,٧ في المائة، ويعكس انخفاض

الاحتياجات اللازمة للخبراء الاستشاريين الذين يتم التعاقد معهم لأغراض التدريب بسبب استخدام الموارد الداخلية في برامج تطوير التعلم، وتقابل ذلك جزئياً زيادة في الاحتياجات اللازمة للخبراء الاستشاريين الذين يتم التعاقد معهم لأغراض غير مرتبطة بالتدريب من أجل توفير دعم تخصصي للحكومة ليبريا في محالي سيادة القانون وتوطيد السلام. وأُعلنت اللجنة الاستشارية أن مبلغاً قدره ٨٠٠ ٢٠٧ دولار قد خصص للخبراء الاستشاريين للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧، ولكن لم ينفق منه، حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٧، سوى مبلغ ٧٢ ٠٠٠ دولار، أو ما نسبته ٣٥ المائة. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة أن الخدمات الاستشارية ستستخدم في مكتب نائب الممثل الخاص (الشؤون السياسية وسيادة القانون) لضمان استمرار الدعم في عدد محدود من المجالات المستهدفة التي تعتبر من الأولويات في خطة بناء السلام التي وضعتها الحكومة. وستستخدم الخدمات الاستشارية أيضاً في دائرة توطيد السلام التابعة لمكتب نائب الممثل الخاص (لشؤون توطيد السلام) للأغراض التالية: (أ) دعم النظراء الوطنيين في وضع خيارات سياساتية تتعلق بالمشاريع السريعة الأثر والأنشطة البرنامجية المتعلقة بالمشاريع؛ (ب) وضع الدروس المستفادة وأفضل الممارسات، بعد تحقيق الأنشطة البرنامجية المتصلة بتوطيد السلام. وأبلغت اللجنة أن الملاك الوظيفي في دائرة توطيد السلام سيضم ١٥ وظيفة (١ مد-١، و ١ ف-٥، و ٢ ف-٤، و ١ ف-٣، و ١ ف-٢، ووظيفة من فئة الخدمة الميدانية، و ٦ وظائف لموظفين وطنيين من الفئة الفنية، ووظيفة وطنية من فئة الخدمة العامة، ووظيفة من وظائف متطوعي الأمم المتحدة) حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧؛ و ١٤ وظيفة (عقب مغادرة أحد متطوعي الأمم المتحدة) حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٨؛ و ٣ وظائف (١ ف-٥، و ١ ف-٤، ووظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية) حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨. وبالمثل، سيكون مكتب نائب الممثل الخاص (الشؤون السياسية وسيادة القانون) مكتمل الملاك الوظيفي ويشمل ١٠ وظائف (وظيفة برتبة أمين عام مساعد، و ٢ ف-٥، و ١ ف-٤، و ١ ف-٣، ووظيفة من فئة الخدمة الميدانية، ووظيفتان وطنيتان من الفئة الفنية، ووظيفتان وطنيتان من فئة الخدمة العامة) حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٨ حين سيحلّ المكتب.

٣٧ - وتعتبر اللجنة الاستشارية أن المكتبين سيظلان مشغولين كلاهما بملاك كامل طوال فترة الولاية، ولذا تنتفي الحاجة إلى خبراء استشاريين متخصصين. وعلاوة على ذلك، تكرر اللجنة رأيها الذي مفاده أن الاعتماد على الاستعانة بالخبراء الاستشاريين ينبغي أن ينحصر في أدنى حد ممكن بصورة مطلقة، وأنه ينبغي استخدام القدرات الداخلية لأداء الأنشطة الأساسية (انظر أيضاً A/70/7، الفقرة ١١٦). وبالنظر إلى توافر الخبرات الداخلية، وكذلك قلة استخدام الموارد المخصصة للخبراء الاستشاريين فيما مضى، توصي اللجنة بتخفيض الموارد المقترحة إلى ١٠٨ ٠٠٠ دولار.

السفر في مهام رسمية

٣٨ - تبلغ الموارد المقترحة للسفر في مهام رسمية ما قدره ١ ١١٨ ٥٠٠ دولار للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، وهو ما يمثل نقصانا قدره ٢٤١ ٥٠٠ دولار، أي بنسبة ١٧,٨ في المائة. وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن مبلغ ١ ٣٦٠ ٠٠٠ دولار خُصص، تحت بند السفر الرسمي، للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧، إلا أنه حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٧، لم يُنفق سوى مبلغ ٧٤١ ٧٠٠ دولار، أي نسبة ٥٤ في المائة من المبلغ المخصص.

٣٩ - وشككت اللجنة الاستشارية في الحاجة إلى أسفار كثيرة لأن البعثة لم تعد في مرحلة الصيانة، بل كانت في الواقع بصدد تقليص أنشطتها. فعلى سبيل المثال، أبلغت اللجنة بأن المبلغ المقترح يشمل مبلغ ١٠٣ ٢٢٤ دولارا لتغطية تكاليف سفر ٢٧ موظفا من عنصر توطيد السلام داخل منطقة البعثة بغرض القيام بما مجموعه ٢٨٦ رحلة، منها ٢٤ رحلة تتصل بـ ١٥ مشروعا من المشاريع السريعة الأثر، و ٣٦ زيارة ميدانية لأغراض التغطية المتصلة بالولاية، و ٣٦ رحلة بغرض إجراء تقييمات ميدانية، و ٦٠ رحلة تتصل بالمشاركة في مختلف المنتديات. وسيغطي مبلغ ٣٦ ٥١٧ دولارا لأغراض السفر خارج منطقة البعثة تكاليف سفر خمسة من موظفي العنصر السالف الذكر بغرض إجراء ست رحلات، منها أربع رحلات إلى نيويورك لأغراض المشاركة في اجتماعات من قبيل الاجتماعات السنوية المتعلقة بالمشاريع السريعة الأثر، واجتماعات المستشارين للشؤون الجنسانية ومراكز تنسيق الشؤون الجنسانية، والرحلات التي سيضطلع بها إلى أبيدجان وأكرا بغرض المشاركة في الاجتماعات الإقليمية. وتلاحظ اللجنة من المعلومات المقدمة إليها أن برنامجا مكثفا للسفر قد تقرر في العناصر الأخرى أيضا. فعلى سبيل المثال، سيغطي مبلغ ١١٣ ٨٦٤ دولارا سفر ٣١ من موظفي عنصر سيادة القانون داخل منطقة البعثة وخارجها لإجراء ١١٦ رحلة في المجموع، بما في ذلك رحلة مدتها ٩٠ يوما لأحد الموظفين إلى جنيف فيما يتصل بالهيئة الدائمة للعدل والسجون بغرض دعم انتقال البعثة.

٤٠ - وأبلغت اللجنة الاستشارية أيضا بأن مبلغ ٣٠٣ ٧٠٦ دولارات سيغطي تكاليف سفر ١٠٦ من موظفي عنصر الدعم داخل منطقة البعثة وخارجها بغرض إجراء ٣٨٦ رحلة في المجموع، بما في ذلك، رحلتان مدة كل منهما ٦٠ يوما يجريهما موظفان إلى مركز الخدمات الإقليمي في عنيتي، أوغندا، و ١١ رحلة إلى نيويورك يجريها ١١ موظفا للمشاركة في حلقات عمل وندوات ومؤتمرات سنوية. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة بأن البعثة تعزم نقل قسم إدارة الموارد البشرية التابع لها وموظفيها للشؤون المالية إلى مركز الخدمات الإقليمي في عنيتي لمدة ٦٠ يوما بغية توفير قدرة إضافية لتيسير تجهيز الأوراق الخاصة بانتهاء خدمة أفراد البعثة في الوقت المناسب والتعجيل بذلك.

٤١ - وإذ تضع في اعتبارها أن تقليص عدد الموظفين سوف يسفر عن إلغاء بعض السفريات المقررة وأن الأنشطة الفنية وأنشطة الدعم سوف تنخفض خلال الأشهر التسعة المتبقية من ولاية البعثة، توصي اللجنة الاستشارية بإجراء تخفيض في الموارد المقترحة للسفر في مهام رسمية بنسبة ٣٠ في المائة ليصبح مقدارها ٨١٨ ٨٠٠ دولار.

المرافق والهياكل الأساسية

٤٢ - تبلغ الموارد المقترحة للمرافق والهياكل الأساسية ما قدره ١١ ٣٩٠ ٨٠٠ دولار للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، وهو ما يمثل نقصانا قدره ٢ ٨٧٥ ٠٠٠ دولار، أي بنسبة ٢٠,٢ في المائة. ويشمل هذا المبلغ ٣ ٨٦٤ ٣٠٠ دولار لخدمات الصيانة، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٢ ٠٦٦ ٠٠٠ دولار، أي بنسبة ١١٤ في المائة، تحت ذلك البند. ويشير الأمين العام إلى أن انخفاض الموارد المخصصة للمرافق والهياكل الأساسية يتصل بسحب البعثة وتصفياتها، لا سيما فيما يتعلق بما يلي: (أ) عدم اقتناء فئات مختلفة من المعدات؛ (ب) والخدمات الأمنية نظراً لانخفاض الاحتياجات من استحقاقات الأمن السكني للأفراد النظاميين؛ (ج) واستئجار الأماكن نظراً لإغلاق المواقع، ويقابل ذلك جزئياً الاحتياجات الإضافية من خدمات الصيانة بسبب خدمات التنظيف البيئي فيما يتصل بمواد نفايات القار الخطرة وإدارة النفايات (انظر الفقرات ٥٣-٥٥ أدناه)، واقتناء مولدات ومعدات كهربائية بسبب شراء جهازين لحرق النفايات يتحملان التشغيل المكثف لأعمال التنظيف البيئي (المرجع نفسه، الفقرة ١٤٣). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن جهاز حرق النفايات ضروريان للتخلص من النفايات الخطرة، مثل النفايات الطبية، وأنها سيشغلان بدرجات حرارة عالية بما يكفي لتطهير الملوثات، فينتج عن ذلك رماد قليل الخطر يمكن طمره (انظر أيضاً الفقرات ٥٣-٥٥ أدناه). وأبلغت اللجنة أيضاً أنه بعد إنجاز أنشطة التصفية، سيُنقل جهازا حرق النفايات إلى البعثات المجاورة.

٤٣ - وإذا تأخذ اللجنة الاستشارية في الاعتبار استمرار تقليص العمليات خلال الأشهر التسعة المتبقية من ولاية البعثة، فإنها توصي بخفض الموارد المقترحة للمرافق والهياكل الأساسية بنسبة ١٠ في المائة، أي بمقدار ١ ١٣٩ ١٠٠ دولار.

الاتصالات

٤٤ - تبلغ الموارد المقترحة للاتصالات ما قدره ٣ ٥٢٦ ٥٠٠ دولار للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، وهو ما يمثل نقصانا قدره ٣٤١ ٣٠٠ دولار، أي بنسبة ٨,٨ في المائة. ويشمل هذا المبلغ: (أ) مبلغ ١ ٨٦٠ ٨٠٠ دولار للاتصالات التجارية، وهو ما يمثل نقصانا قدره ٢١٥ ٨٠٠ دولار، أي بنسبة ١٠,٤ في المائة؛ (ب) ومبلغ ١ ١٦٦ ٦٠٠ دولار لخدمات الإعلام والطباعة والاستنساخ، وهو ما يمثل زيادة قدرها ١٨٣ ٠٠٠ دولار، أي بنسبة ١٨,٦ في المائة. ويشير الأمين العام إلى أن الموارد المقترحة تأتي في سياق سحب البعثة

وتصفيتها، وفيما يتعلق بالاتصالات التجارية وقطع الغيار، فضلا عن عدم اقتناء معدات الإعلام، ويقابل ذلك جزئيا احتياجات إضافية لخدمات الإعلام فيما يتعلق بإنتاج وبث البرامج الإذاعية للبعثة، وخدمات الإنتاج والاستقصاءات الإذاعية (المرجع نفسه، الفقرة ١٤٧).

٤٥ - وفيما يتعلق بالاتصالات التجارية في إطار هذه الفئة، يُطلب تخصيص مبلغ ٨٠٠ ٨٦٠ دولار، وهو ما يمثل نقصانا قدره ٨٠٠ ٢١٥ دولار، أي بنسبة ١٠,٤ في المائة، مقارنة بالفترة ٢٠١٦/٢٠١٧. وأبلغت اللجنة الاستشارية أنه مبلغ ٦٠٠ ٢٠٧٦ دولار خُصص في الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ للاتصالات التجارية، إلا أنه لم يُنفق حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٧ سوى مبلغ ٩٠٠ ٨٤٥ دولار، أي نسبة ٤١ في المائة من المبلغ المخصص، بينما خُصص مبلغ ٥٠٠ ٢٤٨٠ دولار في الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦، وأُنفق منه مبلغ ٠٠٠ ٢٣٣٤ دولار، أي نسبة ٩٤,١ في المائة.

٤٦ - وإذ تأخذ اللجنة الاستشارية في الاعتبار انخفاض استخدام خدمات الاتصالات التجارية حيث لا يزال الموظفون يغادرون البعثة، فضلا عن الاستخدام الناقص في الآونة الأخيرة للموارد المخصصة لهذا الغرض، فإنها توصي بخفض الموارد المقترحة للاتصالات التجارية بنسبة ٢٠ في المائة، أي بمقدار ١٠٠ ٣٧٢ دولار.

تكنولوجيا المعلومات

٤٧ - تبلغ الموارد المطلوبة لتكنولوجيا المعلومات ما قدره ٥٠٠ ١٦٢ دولار، وهو ما يمثل نقصانا قدره ٤٠٠ ٤١١ دولار، أي بنسبة ١٦ في المائة، مقارنة بمخصصات الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧. وأبلغت اللجنة الاستشارية أن مبلغ ٩٠٠ ٥٧٣ دولار خُصص للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧، إلا أن من المتوقع أن تكون هناك زيادة في الإنفاق قدرها ٦٠٠ ٣٢٦ دولار، أي بنسبة ٨,١٢ في المائة، في الفترة الحالية. ويشير الأمين العام إلى أن انخفاض الاحتياجات من الموارد للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ يتصل بسحب البعثة وتصفيتها، وخاصة فيما يتعلق بمجموعات البرمجيات ورسوم التراخيص واستئجار البرمجيات وخدمات تكنولوجيا المعلومات (المرجع نفسه، الفقرة ١٤٨).

٤٨ - وأبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسارها، بأن الموارد المقترحة تشمل أيضا مبلغ ١٢٠ ٩٥٧ دولار المخصص لـ ١٦ من المتعاقدين في مجال خدمات تكنولوجيا المعلومات، وهو ما يمثل نقصانا قدره ٤٦٠ ١٧٩ دولارا، أي بنسبة ١٦ في المائة، مقارنة بالمبلغ المخصص لـ ١٩ متعاقدًا للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧، وهو ٥٨٠ ١٣٦ دولارا. وأبلغت اللجنة أيضا بأن الزيادة المتوقعة في الإنفاق للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ تحت بند خدمات تكنولوجيا المعلومات ناتجة عن شراء ٥٠ حاسوبًا محمولًا و ١٥ حاسوبًا لوحيا لكي يستعاض بها عن المعدات القديمة. كما أبلغت بأن استبدال المعدات أمر مطلوب للتخفيف من مخاطر فشل الآلات القديمة، غير القادرة على مواجهة التهديدات المحدقة بأمن الفضاء الإلكتروني

حيث لم يتسن تحديث البرامجيات الأمنية. وأبلغت اللجنة كذلك بأن جميع الحواسيب المنضدية للبعثة قد تجاوزت عمرها المتوقع.

٤٩ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن شراء ٥٠ حاسوباً محمولاً و ١٥ حاسوباً لوحياً في هذه المرحلة المتأخرة من عمر أي بعثة من بعثات حفظ السلام يبدو أمراً مبالغاً فيه، لا سيما في ضوء خفض عدد الموظفين. وتأمل اللجنة في أن تُنقل الأصناف السالفة الذكر إلى بعثة أخرى لحفظ السلام بعد تصفية البعثة. وتطلب اللجنة إدراج المعلومات المتعلقة بموقع الحواسيب المحمولة الـ ٥٠ والحواسيب اللوحية الـ ١٥ في تقرير الأداء النهائي للبعثة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨. وإذ تأخذ اللجنة في الاعتبار استمرار تقليص حجم العمليات وتباطؤها خلال الأشهر التسعة المتبقية من ولاية البعثة، فإنها توصي بخفض الموارد المقترحة لتكنولوجيا المعلومات بنسبة ٢٠ في المائة، أي بمقدار ٤٣٢ ٥٠٠ دولار.

اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى

٥٠ - تبلغ الموارد المطلوبة للوزام والخدمات والمعدات الأخرى ما قدره ٨ ٨٩٤ ٢٠٠ دولار، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٣٠٠ ٩٠٠ دولار، أي بنسبة ٢٧,٢ في المائة، مقارنة بمخصصات الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧. ويشمل ذلك مبلغ ٧ ١٦١ ٠٠٠ دولار المخصص للخدمات الأخرى من قبيل الموارد المخصصة للأنشطة البرنامجية، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٨٠٠ ٣٦٩ ٨٠٠ دولار، أي بنسبة ٨٨ في المائة. وفيما يتعلق بالفترة الحالية، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن مبلغ ٦ ٩٩٣ ٩٠٠ دولار خُصص للوزام والخدمات والمعدات الأخرى، إلا أنه حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٧ لم يُنفق سوى مبلغ ٤٠٠ ١٧٦ ٢ دولار، أي نسبة ٣١ في المائة، من المبلغ المخصص. ويشير الأمين العام إلى أن الزيادة المقترحة في الاحتياجات للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ تتصل بسحب البعثة وتصفياتها. وهي تشمل النفقات الخاصة بالأنشطة البرنامجية، التي تبلغ قيمتها ٧ ملايين دولار، فيما يتصل بأنشطة وبرامج فريق الأمم المتحدة القطري، وفقاً لقرار مجلس الأمن ٢٣٣٣ (٢٠١٦)، والموارد المخصصة لمشاريع دعم رصد حقوق الإنسان وسيادة القانون والمصالحة الوطنية وإصلاح قطاع الأمن. ويقابل تلك الاحتياجات جزئياً تخفيضات تتعلق بما يلي: (أ) رسوم التدريب والوزام والخدمات بسبب انخفاض عدد المتدربين واستخدام المخزون الحالي من لوازم التدريب؛ (ب) وتكاليف المراجعة الخارجية للحسابات التي يجريها مجلس مراجعي الحسابات؛ (ج) والرسوم المصرفية وتقليص عدد المعاملات نظراً لتصفية البعثة؛ (د) وسائر تكاليف الشحن والتكاليف ذات الصلة نظراً لانخفاض مستويات الاقتناء (المرجع نفسه، الفقرتان ١٥٠ و ١٥١).

٥١ - ويشير الأمين العام إلى أن سبعة أنشطة برنامجية توجد قيد التنفيذ، وإلى أنها ستُنجز بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧. وفي الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، ستظل البعثة موجهة نحو مجالات العدالة والأمن، وإصلاح قطاع الأمن، وحقوق الإنسان، وتوطيد السلام، وتمكين

الشباب، والمصالحة الوطنية، وهي تقترح سبعة مشاريع ترتبط ارتباطاً مباشراً بالأنشطة التي صدر بها تكليف في قرار مجلس الأمن ٢٣٣٣ (٢٠١٦) وتتواءم مع الميزنة القائمة على النتائج (المرجع نفسه، الفقرات ١٢٧-١٣٠). وفيما يتعلق بمشروع الإدارة المتكاملة للحدود والأمن والاستقرار الذي اقترح للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧، والذي يجري اقتراحه مرة أخرى للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ كنشاط جديد، أُبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن هذا المشروع يعتبر مشروعاً متعدد المراحل، ويتعين أن تنفذ المرحلة الأولى في الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ وأن تركز المرحلة الثانية على وضع نهج متكامل لإدارة الحدود، وهو النهج المقرر تنفيذه في الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨. وتساءلت اللجنة عما إذا كان من الممكن إكمال المشاريع الجارية حالياً بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، وأُبلغت، بناءً على استفسارها، بأن جميع المشاريع في سبيلها إلى أن تنفذ على النحو المقرر. وأُبلغت اللجنة أيضاً أنه في حال لم ينفذ أي مشروع تنفيذاً كاملاً، يعيد الشريك في التنفيذ الأموال غير المنفقة. وأُبلغت اللجنة أيضاً بأن الموارد المقترحة للأنشطة البرنامجية قد زادت حيث خلصت النتائج الأولية لعملية تحديد القدرات إلى أن فريق الأمم المتحدة القطري لديه قدرة محدودة على استيعاب أنشطة البعثة وتنفيذها. وتتوقع اللجنة أن تُنجز جميع الأنشطة البرنامجية حالما تنتهي ولاية البعثة، وتأمل في أن تُدرج المعلومات المتعلقة بتنفيذ هذه الأنشطة في تقرير الأداء النهائي للبعثة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨. وتقدم اللجنة تعليقات على الأنشطة البرنامجية عموماً في تقريرها عن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (A/71/836).

٥٢ - ورهنا بتوصيات اللجنة الاستشارية الواردة في الفقرات ٣٧ و ٤١ و ٤٣ و ٤٦ و ٤٩ أعلاه، توصي اللجنة بالموافقة على الموارد المطلوبة لتغطية التكاليف التشغيلية للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨.

٤ - مسائل أخرى

الإدارة البيئية

٥٣ - يشير الأمين العام إلى أنه عقب فترة الانسحاب، التي ستختتم في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨، سينجز فريق عنصر الدعم عملية تصفية البعثة على مدى شهرين، بما في ذلك تنفيذ تدابير حماية البيئة في جميع المواقع التي تخليها البعثة، بما في ذلك جمع كل من النفايات الخطرة وغير الخطرة الناشئة عن نشاط البعثة والتخلص منها بطريقة سليمة بيئياً وإعادة جميع المواقع إلى حالتها الأصلية (المرجع نفسه، الفقرة ١٠٥، الجدول). ولهذا الغرض، أدرج الأمين العام موارد للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ بمبلغ ٣,٦ ملايين دولار تحت بند اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى.

٥٤ - وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية أنه، في إطار تنفيذ مشروع مرفق المساعدة التقنية العاجلة في مجالي البيئة والمناخ بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، قام خبير

استشاري بزيارة البعثة خلال شباط/فبراير ٢٠١٧ بهدف توجيه عملية تصميم وتنفيذ أعمال معالجة مستويات الهيدروكربونات لرصد تلوث التربة في مواقع البعثة، وهو تُوج باقتراح اقتناء جهازين لحرق النفايات (انظر الفقرة ٤٢ أعلاه). وأبلغت اللجنة أيضا بأن القضايا المتعلقة بأعمال التنظيف البيئية تتصل أساسا بإزالة الزيوت ومواد التشحيم، وتحديد المساكن، والتخلص من مياه الفضلات ومعالجتها، وإزالة الحاويات. وأبلغت اللجنة، لدى استفسارها، بأنه خلال الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧، تم شحن ٣٨ حاوية بحرية إلى بعثات أخرى لحفظ السلام، وتم التخلص من ٣٩ منها، بينما كانت ١١٢ حاوية منها خاضعة لعملية شطبها/التخلص منها. وأبلغت اللجنة كذلك بأنه عملية تفتيش أجريت مؤخرا على ١٠٥٠ حاوية بحرية خلصت إلى أن ٤٣٨ حاوية معطلة وينبغي شطبها، بينما ستستخدم بقية الحاويات لشحن الأصناف إلى بعثات أخرى. وتتوقع اللجنة أن يتم التخلص بشكل سليم من الحاويات البحرية غير المستخدمة، بغض النظر عن حالتها، إما عن طريق إزالتها أو طرحها دون التسبب في ضرر بيئي. وتأمل اللجنة في أن تدرج معلومات مفصلة عن التخلص من الحاويات البحرية السالفة الذكر في تقرير الأداء النهائي للبعثة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨.

٥٥ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية بقلق أن الجهود البيئية التي تبذلها البعثة لم تكن مرضية طوال مدة البعثة، كما يتضح من الاستنتاجات المتكررة التي خلص إليها مجلس مراجعي الحسابات بشأن هذا الموضوع (انظر أيضا A/70/742/Add.11، الفقرتان ٢٩ و ٣٠ والفقرة ٩ أعلاه). وتتوقع اللجنة أن تمثل أعمال التنظيف البيئية في مواقع البعثة للسياسات البيئية وسياسات إدارة النفايات المتبعة وأن تحد البعثة من بصمتها البيئية الإجمالية على المدى الطويل، على نحو ما طلبته أيضا الجمعية العامة في قراراتها ٣٠٧/٦٩ و ٢٨٦/٧٠. وتقدم اللجنة مزيدا من التعليقات بشأن المسائل البيئية المتعلقة بعمليات حفظ السلام في تقريرها عن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (A/71/836).

بناء قدرات الموظفين الوطنيين

٥٦ - يقترح الأمين العام تخصيص مبلغ ٩٠٠ ٣١٨ دولار لأنشطة التدريب الداخلي والخارجي لفائدة ٤٢٥ موظفا دوليا و ٧١٦ موظفا وطنيا و ٨٠٢ من الأفراد العسكريين بهدف تعزيز المهارات القيادية والإدارية والتنظيمية لدى أفراد البعثة (المرجع نفسه، الفقرات ١٢١-١٢٣). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن جميع أنشطة التدريب سوف تكتمل بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، ويتصل التدريب المقدم بتطوير الموظفين الوطنيين، وتوفير برامج لإصدار الشهادات لمختلف مستخدمي نظام أوموجا لأغراض المعاملات، وتوفير تدريب بالغ الأهمية لأداء الموظفين الذين يتولون مهام جديدة أو إضافية في البعثات الأخرى. وأبلغت اللجنة أيضا، لدى استفسارها، بأن البعثة لديها عدد من البرامج لدعم الموظفين الوطنيين في العودة إلى سوق العمل الوطنية، مثل تنظيم معارض سنوية لفرص

العمل وبرنامج منح الشهادات في المهارات المهنية للموظفين الوطنيين، الذي نفذ في الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧. وأبلغت اللجنة بأن الموظفين الوطنيين يتلقون، في إطار هذا البرنامج، شهادات تتعلق بالمهارات المهنية من المعاهد العليا المحلية المعتمدة في مجالات من قبيل البناء وميكانيكا المركبات والأعمال الكهربائية والسباكة والمهام المتعلقة بالمستودعات وإدارة المرافق. وأبلغت اللجنة أن ما مجموعه ١٨٩ موظفا وطنيا شاركوا في البرنامج المذكور في الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧، بينما سيشارك ١٥٠ موظفا وطنيا في هذا البرنامج في الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨. وتشير اللجنة إلى أن الجمعية العامة قد سلمت، في قرارها ٦٩/٢٥٩ بء، بأهمية بناء قدرات الموظفين الوطنيين خلال مرحلة السحب التدريجي للبعثة، وترحب بمواصلة تنفيذ برامج بناء قدرات الموظفين الوطنيين (A/70/742/Add.11، الفقرة ٣١).

خامسا - الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها

٥٧ - يرد في الفقرة ٦٦ من تقرير الأداء (A/71/645) الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها فيما يتصل بتمويل بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن يُقَيَّد لحساب الدول الأعضاء الرصيد الحر البالغ ٣٠٠ ٤٠٧ ٣١ دولار، إضافة إلى الإيرادات والتسويات الأخرى البالغة ١٠٠ ٣٠٨ ١٦ دولار.

٥٨ - ويرد في الفرع الرابع من تقرير الأمين العام عن الميزانية المقترحة (A/71/847) الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها فيما يصل بتمويل بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تخصص الجمعية العامة مبلغا إجماليه ٩٠٠ ٣٤٧ ١١٤ دولار لتغطية تكاليف أنشطة البعثة المتصلة بولايتها وسحبها وإتمام تصفيتها لفترة الاثني عشر شهرا الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨، مراعية في ذلك توصيات اللجنة الواردة في الفقرات ٢٥ و ٣١ و ٣٢ و ٣٣ و ٣٧ و ٤١ و ٤٣ و ٤٦ و ٤٩ أعلاه.

الوثائق

- تقرير الأمين العام عن أداء ميزانية بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ (A/71/645)
- تقرير الأمين العام عن ميزانية بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ (A/71/847)
- تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن أداء ميزانية بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ والميزانية المقترحة للبعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (A/70/742/Add.11)
- التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة لفترة الاثني عشر شهرا من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ وتقرير مجلس مراجعي الحسابات عن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (A/71/5 (Vol. II))
- تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن الملاحظات والتوصيات بشأن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام (A/71/836)
- قرار الجمعية العامة ٢٧٨/٧٠
- قرارا مجلس الأمن ٢٢٨٤ (٢٠١٦) و ٢٣٣٣ (٢٠١٦)

المرفق

موجز التغييرات المقترحة في ملاك موظفي بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا للفترة من ١ تموز/ يولييه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨

النوع	العدد	الرتبة	اللقب الوظيفي	الإجراء المتخذ بشأن الوظيفة	من/إلى
التوجيه التنفيذي والإدارة					
مركز البعثة للتحليلات والعمليات المشتركة					
الموظفون الدوليون	١-	ف-٤	موظف تنسيق	إلغاء	١-
الموظفون الدوليون	١-	ف-٣	موظف للشؤون السياسية	إلغاء	١-
مكتب الاتصالات والإعلام					
الموظفون الدوليون	١-	ف-٥	كبير موظفي شؤون الإعلام	إلغاء	١-
قسم الشؤون السياسية					
الموظفون الدوليون	١+	خ م	مساعد إداري	نقل	١+ من مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (توطيد السلام)
العنصر ١: الأمن					
شرطة الأمم المتحدة					
الموظفون الدوليون	١-	مد-٢	مفوض الشرطة	إلغاء	١-
الموظفون الدوليون	١-	ف-٤	مستشار تخطيط	إلغاء	١-
الموظفون الدوليون	١-	ف-٣	موظف لوجستيات	إلغاء	١-
الموظفون الدوليون	١-	ف-٣	موظف موارد بشرية	إلغاء	١-
الموظفون الدوليون	١+	ف-٤	موظف لشؤون إصلاح قطاع الأمن	نقل	١+ من دائرة دعم سيادة القانون والمؤسسات الأمنية
الموظفون الدوليون	١+	خ م	مساعد إداري	نقل	١+ من دائرة دعم سيادة القانون والمؤسسات الأمنية
الموظفون الدوليون	١+	م أ م	موظف في برنامج إصلاح قطاع الأمن	نقل	١+ من دائرة دعم سيادة القانون والمؤسسات الأمنية

النوع	العدد	الرتبة	اللقب الوظيفي	الإجراء المتخذ بشأن الوظيفة	من/إلى
العنصر ٢: سيادة القانون					
مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (الشؤون السياسية وسيادة القانون)					
الموظفون الدوليون	١+	ف-٥	كبير موظفي شؤون سيادة القانون	إعادة ندب	١+ من دائرة دعم سيادة القانون والمؤسسات الأمنية
الموظفون الدوليون	١+	ف-٣	موظف للشؤون القضائية	نقل	١+ من دائرة دعم سيادة القانون والمؤسسات الأمنية
الموظفون الوطنيون	٢+	م ف و	موظف للشؤون القضائية	نقل	٢+ من دائرة دعم سيادة القانون والمؤسسات الأمنية
الموظفون الوطنيون	١+	خ ع و	مساعد فريق	نقل	١+ من دائرة دعم سيادة القانون والمؤسسات الأمنية
دائرة حقوق الإنسان والحماية					
الموظفون الدوليون	١+	ف-٣	موظف لشؤون حقوق الإنسان	نقل	١+ من المكاتب الميدانية
الموظفون الدوليون	١+	م أ م	موظف لشؤون حقوق الإنسان	نقل	١+ من المكاتب الميدانية
دائرة دعم سيادة القانون والمؤسسات الأمنية					
الموظفون الدوليون	١-	مد-١	موظف أول لشؤون سيادة القانون	إلغاء	١-
الموظفون الدوليون	١-	ف-٥	كبير موظفي شؤون إصلاح قطاع الأمن	إعادة ندب	١- إلى مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (للشؤون السياسية وسيادة القانون)
الموظفون الدوليون	١-	ف-٤	موظف تدريب	إلغاء	١-
الموظفون الدوليون	٣-	ف-٤	موظف للشؤون القضائية	إلغاء	٣-
الموظفون الدوليون	١-	ف-٤	مستشار قانوني	إلغاء	١-
الموظفون الدوليون	١-	ف-٤	مستشار معني بإصلاح قطاع الأمن	نقل	١- إلى شرطة الأمم المتحدة
الموظفون الدوليون	١-	ف-٣	موظف لشؤون السجون	إلغاء	١-
الموظفون الدوليون	١-	ف-٣	موظف لشؤون إصلاح قطاع الأمن	إلغاء	١-

النوع	العدد	الرتبة	اللقب الوظيفي	الإجراء المتخذ بشأن الوظيفة	من/إلى
الموظفون الدوليون	١-	ف-٣	موظف للشؤون القضائية	نقل	١- إلى مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (للشؤون السياسية وسيادة القانون)
الموظفون الدوليون	١-	خ م	مساعد إداري	نقل	١- إلى شرطة الأمم المتحدة
الموظفون الوطنيون	١-	م ف و	موظف للشؤون القضائية	إلغاء	١-
الموظفون الدوليون	٢-	م ف و	موظف للشؤون القضائية	نقل	٢- إلى مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (للشؤون السياسية وسيادة القانون)
الموظفون الوطنيون	١-	م ف و	موظف تدريب	إلغاء	١-
متطوعو الأمم المتحدة الدوليون	١-	م أ م	موظف معاون لإصلاح قطاع الأمن	إلغاء	١-
متطوعو الأمم المتحدة الدوليون	٢-	م أ م	موظف تدريب لشؤون السجون	إلغاء	٢-
متطوعو الأمم المتحدة الدوليون	١-	م أ م	موظف للشؤون القضائية	إلغاء	١-
متطوعو الأمم المتحدة الدوليون	١-	م أ م	موظف معني بالإبلاغ	إلغاء	١-
الموظفون الدوليون	١-	م أ م	كبار موظفي برنامج إصلاح قطاع الأمن	نقل	١- إلى شرطة الأمم المتحدة
الموظفون الوطنيون	١-	خ ع و	مساعد فريق	إلغاء	١-
الموظفون الدوليون	١-	خ ع و	مساعد فريق	نقل	١- إلى مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (للشؤون السياسية وسيادة القانون)
العنصر ٣: توطيد السلام					
مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (توطيد السلام)					
الموظفون الدوليون	١-	ف-٤	موظف الإغاثة والإنعاش والتأهيل	إلغاء	١-
الموظفون الدوليون	١-	خ م	مساعد إداري	نقل	١- إلى قسم الشؤون السياسية

النوع	العدد	الرتبة	اللقب الوظيفي	الإجراء المتخذ بشأن الوظيفة	من/إلى
فريق الدعم الميداني					
الموظفون الدوليون	١-	ف-٤	موظف تنسيق	إلغاء	١-
دائرة توطيد السلام					
الموظفون الدوليون	١-	ف-٤	موظف للشؤون المدنية	إلغاء	١-
الموظفون الدوليون	١-	ف-٣	موظف للشؤون المدنية	إلغاء	١-
الموظفون الدوليون	١-	ف-٢	موظف للشؤون المدنية	إلغاء	١-
الموظفون الدوليون	٢-	م أ م		إلغاء	٢-
المكاتب الميدانية الاقليمية					
الموظفون الدوليون	٣-	ف-٤	رؤساء المكاتب الميدانية	إلغاء	٣-
الموظفون الدوليون	٢-	ف-٣	موظف للشؤون السياسية	إلغاء	٢-
الموظفون الدوليون	٢-	ف-٢	موظف معاون لشؤون حقوق الإنسان	إلغاء	٢-
الموظفون الوطنيون	١-	م ف و	موظف لشؤون الإعلام	إلغاء	١-
الموظفون الوطنيون	٢-	م ف و	موظف للشؤون المدنية	إلغاء	٢-
الموظفون الوطنيون	٢-	م ف و	موظف لشؤون حقوق الإنسان	إلغاء	٢-
الموظفون الوطنيون	١-	م ف و	موظف لشؤون سيادة القانون	إلغاء	١-
الموظفون الوطنيون	٣-	خ ع و	مساعد فريق	إلغاء	٣-
الموظفون الدوليون	٢-	م أ م	موظف للشؤون المدنية	إلغاء	٢-
الموظفون الدوليون	١-	م أ م	موظف لشؤون حقوق الإنسان	إلغاء	١-
الموظفون الدوليون	١-	م أ م	موظف لشؤون سيادة القانون	إلغاء	١-
الموظفون الدوليون	١-	ف-٣	موظف لشؤون حقوق الإنسان	نقل	١- إلى دائرة حقوق الإنسان والحماية
متطوعو الأمم المتحدة الدوليون	١-	م أ م	موظف للشؤون المدنية	نقل	١- إلى دائرة حقوق الإنسان والحماية
متطوعو الأمم المتحدة الوطنيون	٣+	م أ م	موظف للشؤون المدنية	وظيفة جديدة	٣+

النوع	العدد	الرتبة	اللقب الوظيفي	الإجراء المتخذ بشأن الوظيفة	من/إلى
العنصر ٤: الدعم					
مكتب مدير دعم البعثة					
الموظفون الدوليون	١-	مد-١	نائب مدير دعم البعثة	إلغاء	١-
الموظفون الدوليون	١-	ف-٤	موظف إداري	إلغاء	١-
الموظفون الدوليون	١-	ف-٣	موظف إداري	إلغاء	١-
وحدة المراجعة وإدارة المخاطر والامتثال ومجلس التحقيق					
الموظفون الدوليون	١-	ف-٢	موظف في مجلس التحقيق	إلغاء	١-
وحدة إدارة المعلومات					
الموظفون الوطنيون	٢-	خ ع و	كاتب/سائق في قسم البريد	إلغاء	٢-
المركز المتكامل لتدريب أفراد البعثات					
متطوعو الأمم المتحدة الدوليون	١-	م أ م	مُشرف إداري	إلغاء	١-
الموظفون الوطنيون	١-	خ ع و	مساعد فريق	إلغاء	١-
مركز عمليات دعم البعثة					
الموظفون الوطنيون	٢-	خ ع و	مساعد لشؤون اللوجستيات	إلغاء	٢-
المكاتب الميدانية الإقليمية					
الموظفون الدوليون	٣-	ف-٣	الموظفون الإداريون	إلغاء	٣-
الموظفون الوطنيون	٢-	خ ع و	مساعد إداري	إلغاء	٢-
قسم خدمات المعلومات الجغرافية المكانية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات					
الموظفون الدوليون	١-	ف-٢	موظف معاون لتكنولوجيا المعلومات	إلغاء	١-
الموظفون الدوليون	١-	خ م	موظف لتكنولوجيا المعلومات	إلغاء	١-
متطوعو الأمم المتحدة الدوليون	٣-	م أ م	أخصائي تقني لتكنولوجيا المعلومات	إلغاء	٣-
متطوعو الأمم المتحدة الدوليون	٢-	م أ م	مساعد لشؤون تكنولوجيا المعلومات	إلغاء	٢-

النوع	العدد	الرتبة	اللقب الوظيفي	الإجراء المتخذ بشأن الوظيفة	من/إلى
متطوعو الأمم المتحدة الدوليون	١-	م أ م	فني اتصالات سلكية ولاسلكية	إلغاء	١-
الموظفون الوطنيون	١-	خ ع و	مساعد لشؤون الاتصالات	إلغاء	١-
الموظفون الوطنيون	٣-	خ ع و	فني اتصالات سلكية ولاسلكية	إلغاء	٣-
الموظفون الوطنيون	١-	خ ع و	مساعد لشؤون تكنولوجيا المعلومات	إلغاء	١-
الموظفون الوطنيون	٢-	خ ع و	أحصائي لاسلكي	إلغاء	٢-
قسم المالية والميزانية					
الموظفون الدوليون	١-	ف-٣	موظف لشؤون المالية والميزانية	إلغاء	١-
الموظفون الوطنيون	١-	م ف و	موظف لشؤون المالية والميزانية	إلغاء	١-
الموظفون الدوليون	١-	خ م	مساعد لشؤون المالية والميزانية	إلغاء	١-
الموظفون الدوليون	١-	خ م	مساعد لشؤون المالية والميزانية	إلغاء	١-
إلغاء/نقل من البعثة إلى مركز الخدمات الإقليمي في عنتبي					
الموظفون الوطنيون	٢-	خ ع و	مساعد لشؤون المالية والميزانية	إلغاء	٢-
إلغاء/نقل من البعثة إلى مركز الخدمات الإقليمي في عنتبي					
قسم إدارة الموارد البشرية					
الموظفون الدوليون	١-	خ م	موظف موارد بشرية	إلغاء	١-
إدارة سلسلة الإمداد					
الموظفون الدوليون	١-	ف-٣	موظف إداري	إلغاء	١-
قسم التخزين المتكامل					
الموظفون الدوليون	١-	خ م	مساعد لشؤون المخازن	إلغاء	١-
الموظفون الوطنيون	٧-	خ ع و	مساعد لشؤون المخازن	إلغاء	٧-
الموظفون الوطنيون	١-	خ ع و	مساعد لشؤون الإمدادات	إلغاء	١-
متطوعو الأمم المتحدة الدوليون	٢-	م أ م	مراقب مخازن	إلغاء	٢-

النوع	العدد	الرتبة	اللقب الوظيفي	الإجراء المتخذ بشأن الوظيفة	من/لإلى
قسم المشتريات					
الموظفون الوطنيون	٢-	خ ع و	مساعد لشؤون المشتريات	إلغاء	٢-
قسم إدارة الممتلكات					
الموظفون الدوليون	١-	خ م	مساعد لشؤون لوجستيات وحدة مراقبة الممتلكات والمخزون	إلغاء	١-
الموظفون الوطنيون	١-	خ ع و	مساعد في وحدة مراقبة الممتلكات المخزون	إلغاء	١-
الموظفون الوطنيون	١-	خ ع و	مساعد لشؤون المطالبات	إلغاء	١-
الموظفون الوطنيون	٢-	خ ع و	مساعد لشؤون الاستلام والتفتيش	إلغاء	٢-
متطوعو الأمم المتحدة الدوليون	١-	م أ م	مفتش لشؤون التحقق من المعدات المملوكة للوحدات	إلغاء	١-
متطوعو الأمم المتحدة الدوليون	٢-	م أ م	مساعد لشؤون لوجستيات الاستلام والتفتيش	إلغاء	٢-
تقديم الخدمات					
الموظفون الدوليون	١-	ف-٣	موظف إداري	إلغاء	١-
قسم الدعم المعيشي					
الموظفون الوطنيون	١-	خ ع و	مساعد لشؤون الإمدادات	إلغاء	١-
الموظفون الوطنيون	١-	خ ع و	مساعد فريق	إلغاء	١-
الموظفون الوطنيون	٤-	خ ع و	مشغل مركبة ثقيلة	إلغاء	٤-
الموظفون الوطنيون	٣-	خ ع و	مساعد لشؤون الوقود	إلغاء	٣-
متطوعو الأمم المتحدة الدوليون	١-	م أ م	مساعد لشؤون الوقود	إلغاء	١-
متطوعو الأمم المتحدة الدوليون	١-	م أ م	مساعد لشؤون حصص الإعاشة	إلغاء	١-
قسم الطيران					
الموظفون الدوليون	٢-	ف-٣	موظف عمليات جوية	إلغاء	٢-
الموظفون الوطنيون	٢-	خ ع و	مساعد لشؤون سلامة المدارج	إلغاء	٢-

النوع	العدد	الرتبة	اللقب الوظيفي	الإجراء المتخذ بشأن الوظيفة	من/إلى
الموظفون الوطنيون	٢-	خ ع و	مساعد فريق	إلغاء	٢-
متطوعو الأمم المتحدة الدوليون	١-	م أ م	موظف عمليات جوية	إلغاء	١-
الموظفون الدوليون	١-	م أ م	مدير شؤون المطارات	إلغاء	١-
قسم النقل					
الموظفون الدوليون	٢-	خ م	مساعدون لشؤون النقل	إلغاء	٢-
الموظفون الوطنيون	٥-	خ ع و	مشغل مركبة ثقيلة	إلغاء	٥-
الموظفون الوطنيون	١١-	خ ع و	فني مركبات	إلغاء	١١-
الموظفون الوطنيون	٦-	خ ع و	سائق مركبات خفيفة	إلغاء	٦-
الموظفون الوطنيون	٢-	خ ع و	مساعد لشؤون النقل	إلغاء	٢-
الموظفون الوطنيون	١-	خ ع و	مساعد فريق	إلغاء	١-
متطوعو الأمم المتحدة الدوليون	٣-	م أ م	فني مركبات	إلغاء	٣-
قسم مراقبة الحركة					
الموظفون الدوليون	٢-	خ م	مساعد لمراقبة التحركات	إلغاء	٢-
الموظفون الوطنيون	٨-	خ ع و	مساعد لمراقبة التحركات	إلغاء	٨-
متطوعو الأمم المتحدة الدوليون	٢-	م أ م	مساعد لمراقبة التحركات	إلغاء	٢-
قسم الخدمات الطبية					
الموظفون الوطنيون	١-	خ ع و	تقني مختبرات	إلغاء	١-
الموظفون الوطنيون	٢-	خ ع و	ممرض/ممرضة	إلغاء	٢-
الموظفون الوطنيون	١-	خ ع و	فني صيدلة	إلغاء	١-
الموظفون الوطنيون	١-	خ ع و	مساعد إداري	إلغاء	١-
الموظفون الوطنيون	١-	خ ع و	مساعد فريق	إلغاء	١-
الوحدة المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز					
الموظفون الوطنيون	١-	خ ع و	مساعد إداري	إلغاء	١-

النوع	العدد	الرتبة	اللقب الوظيفي	الإجراء المتخذ بشأن الوظيفة	من/إلى
قسم الهندسة					
الموظفون الدوليون	١-	خ م	فني شؤون هندسية	إلغاء	١-
الموظفون الوطنيون	١-	خ ع و	مساعد فريق	إلغاء	١-
الموظفون الوطنيون	١٥-	خ ع و	مساعد لشؤون إدارة المرافق	إلغاء	١٥-
الموظفون الوطنيون	٧-	خ ع و	مساعد هندسي	إلغاء	٧-
الموظفون الوطنيون	٢-	خ ع و	ميكانيكي مولدات	إلغاء	٢-
الموظفون الوطنيون	٢-	خ ع و	تقني كهرباء	إلغاء	٢-
متطوعو الأمم المتحدة الدوليون	٢-	م أ م	ميكانيكي مولدات كهرباء	إلغاء	٢-
متطوعو الأمم المتحدة الدوليون	١-	م أ م	مساعد لشؤون إدارة المرافق	إلغاء	١-
فريق السلوك والانضباط					
الموظفون الدوليون	١-	ف-٤	موظف معني بالسلوك والانضباط	إلغاء	١-
قسم الأمن					
الموظفون الدوليون	١-	ف-٣	موظف تنسيق لشؤون الأمن	إلغاء	١-
الموظفون الدوليون	٤-	خ م	موظف أمن	إلغاء	٤-
الموظفون الوطنيون	١٦-	خ ع و	مساعد لشؤون الأمن	إلغاء	١٦-
المجموع					
الموظفون الدوليون	٥٧-				
الموظفون الوطنيون	١٣٩-				
متطوعو الأمم المتحدة	٣٢-				

المختصرات: خ م: فئة الخدمة الميدانية؛ خ ع و: فئة الخدمات العامة الوطنية؛ م ف و: موظف فني وطني؛ م أ م: متطوعو الأمم المتحدة.